□ أثر اختلاف الأصوليين في دلالة صيغة الأمر

"دراسة تطبيقية على مسأله"

د. الهادي جابر النبي أحمد*

مستخلص

إن من أعظم أبواب الأصول، باب الأمر وصيغته، وذلك لتعلقه بالتكليفات الشرعية، التي مصدرها الأدلة الشرعية، وإن أهم أمر يتعلق بأحكام التكليف الشرعية هو معرفة ما تدل عليه صيغة الأمر. ولما كان هذا الأمر من أعظم الأمور لتعلقه بطلب الشارع من المكلفين، لهذا كثر فيه وفي دلالة صيغته اختلاف الأصوليين، وهذا الاختلاف لم يزد وضوحاً كما ينبغي، بل زاده غموضاً ولكن من خلال هذا البحث اتضح أن غالب هذا الاختلاف نظري، ولفظي لا معنوي ولا عملي، فقد ثبت من خلال دراسة الأمر وصيغته، أن دلالة الصيغة - هي على الأمر كما هو أصل وضعها عند أهل اللغة، وأنها لا تنصرف إلى غيره إلا بدليل من قرينة. وأن اسم الأمر متواطئ في القول المخصوص والفعل لا أنه مشترك ولا مجاز في أحدهما.

وأن مذهب الجمهور في الصيغة أنها للوجوب ما لم تصرفه قرينة. وفي المسائل التطبيقية المتعلقة بمقتضى صيغة الأمر اخترت خمساً من المسائل، ناقشتها من خلال مذاهب العلماء فيها، وختمتها بالراجح في كل مسألة منها، وأن أكثر الخلاف لا أثر له في العمل إلا قليلاً منه في بعض الأمور، وفي غالبه ليس له تأثير في الفتوى، فقد اتضح لي من خلال النماذج التي ناقشتها من خلال هذا البحث، أن مذهب الجمهور فيما يتعلق بمقتضى صيغة الأمر هو الذي عليه العمل، ومن ثم يؤول الخلاف في الأمر ومقتضى صيغته في الغالب إلى خلاف لفظي لا عملي، وهذا البحث اعتنى بإظهار هذا الجانب، فنسأل الله تعالى أن يكون قد تحقق الغرض منه.

Abstract

The grate chapter of principles science was command for its relation by legal assignments which was its source. The legal evidences, the important things related by the provision of the legal assignment it was the recognition of the concept of command. When it was the greatest matter for its relation with legislator request from the taxpayers for this is why there is a great deal in it and in terms of its wording, the difference of the fundamentalists and this disagreement has not responded to it as clearly as it should have, but rather has Gwen rise to ambiguity.

You will not be sure during this research that the differences between the theoretical morale and that the meaning of the wording of the command is the same as the origin of its status in the people of language, and it does not act to others except by evidence of the presumption. And that the name of the matter is an accomplice to the specific statement and the act is not a common one, and the two are united, That the doctrine of the public in the formula it is to do, if he does not act as a presumption. In the practical matters related to the wording of the order, I choose five issues and discussed them through the doctrines of scholars. And it became clear to me through the models that I discussed that the doctrine of the public in terms of the wording of the order is what it has to work, and then the difference in the matter and according to the wording often to a verbal dispute is not practical and this research looked to show this aspect.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، بعث محمداً صل الله عليه وسلم، رحمة للعالمين،
بالدلائل القطعية وواضحات البراهين، وجعل ذلك في كتابه المبين، الذي ختم به
الرسالات السماوية، فكان رسوله محمد صل الله عليه وسلم خاتماً للأنبياء والمرسلين:

وبعد:

إن مكانة علم أصول الفقه من الوحيين، ليست في حاجة للدفاع عنها والإقرار
بها، وذلك لأنه مناهج الاستدلال منها وضبط مجاري الاجتهاد فيها، فهو أخص
العلوم من بين علوم الشريعة بهذه المكانة كونه جمع علوم القرآن والسنة والعربية
ومقاصد الشريعة في مناهج البحث والاجتهاد، فهو بذلك أشرف العلوم كما وصفه ابن
خلدون.

ومن اعظم مباحثه مباحث الأمر لتعلقه بطلب الشارع من المكلفين بما يضمن
لهم مصالح الدنيا والدين، وليس من شرف لعلم أعظم من علم تعلق بأمر الخالق عز
وجل من خلقه.

ولما كانت مباحث الأمر وما له من المباحث التي اهتم بها علماء الأصول بالغ
الاهتمام لعظم ما تعلق بها مما أشرت إليه، طغى في صيغة الأمر اختلافهم، وكثر
فيها حجاجهم في سائر المسائل المتعلقة بها، مما كان سبباً دفعني أن أكتب فيها بحثاً
أسعى فيه لاختصار وإيجاز تلك الآراء المتوافقة منها والمتخالفة، لأحقق قصداً أسعى
إليه من خلال هذا البحث في صيغة الأمر وهو تبين أثر الخلاف في صيغة الأمر
والمسائل المتعلقة بها، وهل تلك الخلافات لفظية فقط لا أثر لها عند التطبيق العملي؟
أم لها فائدة ونتيجة تصب في مصلحة المكلف تخفيفاً وتيسيراً، وهي من أجل مقاصد
الشارع في أوامره لعبادة المكلفين.

فالبحث في الأمر وصيغته من أهم المباحث الأصولية، فهو جدير باهتمام الباحثين، وجدير بتيسير فهم مسائله لتعلقها بالعمل، حتى يكون فهم تلك المسائل سهل ميسر يجده المكلف في مباحث قصيرة موجزة تحشد أهم المطلوب معرفته من صيغة الأمر، وهو أيضا مقصد أسعى إلى تحقيقه بتوفيق الله تعالى من خلال مباحث هذا البحث.

ولكي يتحقق لي ما قصدت إليه منه، قسمته على مباحث الأمر للآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام لما رأيت فيه من مناسبة لبحثي هذا، ولأن الأحكام كتاب جعله صاحبه اختصارا للمحصول وما تقدمه من كتب الأصول على مدرسة الشافعية، ولكن لا ألتزم النقل من دون المصادر الأخرى.

خطة البحث:

وفيه المقدمة التي أوضحت من خلالها أهمية البحث وسبب اختياره، وهدفه. وفيه أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: اسم الأمر وحقيقته.

المبحث الثاني: في حد الأمر.

المبحث الثالث: في الصيغة الدالة على الأمر.

المبحث الرابع: في مقتضى صيغة الأمر.

وأما المنهج الذي رأيته مناسباً للبحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي.

وأنوه أنني سأقتيد في المباحث بما كتبه من عناوين، هي بعينها في كتاب الإحكام للآمدي، والغالب أن في بعضها قصرا وفي البعض الآخر طولا حسب المسائل الفرعة على موضوع المبحث. ثم أنوه أيضا أنني اغفل تراجم العلماء لأنني أرى لا حاجة لذلك لشهرتهم.

وبالنسبة للحديث إن وجد في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بذلك، وإن لم يكن فأخرجه من مظاهره في كتب السنة الأخرى.

المبحث الأول

اسم الأمر وحقيقته

أقوال الأصوليين فيما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة:

١. "قال عامة العلماء أنه يقع على القول المخصوص، الذي هو أمر، على الحقيقة. ويقع على الصيغة الموضوعية الدالة على الأمر لغة أيضاً. فهو مشترك بين هذين الأمرين، ويقع على الشأن، والفعل، والصفة، والحال ونحوها بطريقة المجاز.

وقال بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله تعالى - إنه اسم مشترك بين القول المخصوص والفعل، فيكون حقيقة لهما، ويقع على الباقي بطريقة المجاز.

وقال بعض أهل التحقيق: "إنه مشترك بين الكل بطريقة الحقيقة، ويروى عن الشافعي، وهو قول بعض المتكلمين"^(١).

٢. قال الآمدي: "فنقول أتفق الأصوليون على أن اسم الأمر حقيقة في القول المخصوص، وهو قسم مبدأ أقسام الكلام، ولذلك قسمت العرب الكلام إلى أمر ونهي، وخبر واستخبار، ووعد ووعيد ونداء، وسواء قلنا أن الكلام هو المعنى القائم بالنفس، أو العبارة الدالة بالوضع والاصطلاح على اختلاف المذاهب والنفساني عندنا وإن كان صفة واحدة لا تعد فيه في ذاته، غير أنه يسمى أمراً ونهياً وخبراً إلى غير ذلك من أقسام الكلام... فلا يمتنع أن يكون الأمر قسماً من أقسامه بهذا التفسير، وإنما وقع الخلاف بينهم في إطلاق اسم الأمر على الفعل، هل هو حقيقة أو لا؟ والأكثر أن يطلق على انه مجاز، واختيار أبي الحسن البصري أنه

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول، ص ٨١.

مشتراك بين الشيء والصفة، وبين جملة الشأن والطرائف، ووافق على أنه ليس حقيقة في نفس الفعل من حيث هو فعل بل من حيث هو شيء^(٢).

٣. يقول العلامة محمد بن عبد الحميد الأسمندي: "اعلم أن الاسم الأمر يقع على الأمر الحقيقي، وهو القائم بالنفس الذي يوجب كونه أمراً، ويقع على غيره.

ومعنى اختصاص الأمر بالقول: أنه الدال عليه دون غيره - وهذا باطل - لأن القول قد يدل عليه. وغير القول كالإشارة وغيرها يدل عليه.

وأما الذي يقع على غير ذلك، فقد اجتمعوا أنه يقع على القول المخصوص على الحقيقة، وهو قول القائل عنه دون الفعل.

واختلفوا انه هل يقع على الفعل حقيقة أم لا؟

ذهب أصحابنا وأكثر الناس إلى انه لا يقع على الفعل حقيقة. وقال أصحاب الشافعي: أنه يقع على الفعل حتى قالوا: إن أفعال الرسول عليه السلام على الوجوب لأنها داخلة تحت قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٣)

والصحيح أن اسم الأمر مشترك بين الشيء، والشأن، والقول المخصوص:

فإن قائلًا لو قال: (أمر) لا يدري السامع أي هذه الأمور أراد، كما إذا قال (أدرك) لا يدري السامع أنه أراد به اللقوق أم الرؤية. فإذا قال: (أمر بكذا) يفهم منه القول المخصوص.

وإذا قال: "أمر فلان مستقيم" يفهم منه شئونه وطرائقه.

(٢) الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٣٠-١٣١.

(٣) سورة النور، آية ٦٣.

وإذا قيل: "جاءني زيد لأمر في الأمور" يفهم منه شيء من الأشياء، وإذا كان مستعملا في هذه الأشياء الثلاثة^(٤) فلا يحمل على واحد منها إلا بدليل^(٥).

المطلب الأول: المقارنة بين الأقوال ومناقشتها:

أما القول الأول فهو اتفاق عامة العلماء على إطلاق اسم الأمر حقيقة على القول المخصوص الذي هو "أمر" على الحقيقة، ويقع على الصيغة الموضوعية الدالة على الأمر لغة أيضا. فهو مشترك بين هذين الأمرين ويقع على الشأن، والفعل، والصفة، والحال ونحوها بطريقة المجاز.

هذا ما ذكره صاحب ميزان الأصول بقوله: عامة العلماء، ولكن لم يقل عامة أصحابنا - فهو حنفي - بينما يخالفه قول الأسمدي، وهو من المدرسة نفسها فيقول: "هو مشترك بين الشيء، والشأن، والقول المخصوص، ويقول هو الصحيح؟ ثم أحتج لمذهبه بما ذكرته أعلاه من كلامه.

بينما السمرقندي صاحب (ميزان الأصول) يجعله مجازا فيما سوى المخصوص، والصيغة الموضوعية الدالة على الأمر لغة، أي يتفق مع الأسمدي في إطلاقه على القول المخصوص، وعنه هو مجاز في الشيء، والشأن. حيث جعلها الأسمدي فيهما حقيقة مع القول المخصوص.

فأنت ترى تناقض الأقوال في المذهب الواحد في هذه المسألة، دعك من اختلافهم مع المذاهب الأخرى، فالمنقول عن الشافعية فيما تقدم من نقل السمرقندي أن بعض أصحاب الشافعي قالوا: هو في القول المخصوص والفعل حقيقة، مجاز فيما

(٤) لعله يريد بالثلاثة: القول المخصوص، والشئون والطرائق، والشيء من الأشياء.

(٥) بذل النظر في الأصول للأسمدي، ص ٥١-٥٢.

سواهما، واحتجوا بفعل الرسول صل الله عليه وسلم، وبالآية في شأنه وهي قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ويقع على الباقي بطريقة المجاز أي في الصفة والحال والشيء والشأن.

أما الأمدي فينقل الاتفاق عن الأصوليين على أنه حقيقة في القول المخصوص. واختيار أبي الحسين البصري (المغزلي) أنه مشترك بين الشيء والصفة وجملة الشأن والطرائق، ووافق على أنه ليس حقيقة في نفس الفعل من حيث هو فعل، بل من حيث هو شيء، فالجامع بين الثلاثة أقوال هو الاتفاق على أن اسم الأمر حقيقة في القول المخصوص الذي هو "أمر" ووقع الاختلاف فيما سواه من الفعل والصفة والشيء والشأن والطرائق، فبعض الشافعية كما تقدم وهو منقول عن الشافعي أنه حقيقة في القول المخصوص والفعل. والأسمندي ينتقل الصحيح من مذهب الحنفية لعلم أو رأيه الشخصي، أنه حقيقة في القول المخصوص والشيء والشأن فهو مشترك بينهما.

وقد أثبت بعضا من احتجاج العلامة الاسمندي ما نقلته من كلامه وهو يبطل قول من قال: إن اسم الأمر غير مشترك بين الثلاثة التي ذكرها وقال عنها أنه القول الصحيح.

وأيضاً من ردود الأسمندي على الشافعية: يقول: " وكلام أصحابنا، يخرج على هذين الطريقتين - أي القول بأنه مشترك بين القول المخصوص والفعل، وقول بعض المحققين - أنه مشترك بين الكل بطريقة الحقيقة.

ويقول: "وفائدة الخلاف تظهر في أفعال النبي صل الله عليه وسلم، هل هي موجبة مثل أوامره؟ فعندهم موجبة. وعند بعض أصحابنا غير موجبة.

فهم تعلقوا بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الحق الوعيد بمن يخالف أمر النبي صل الله عليه وسلم، واسم الأمر يقع على فعله حقيقة، كما يقع

على قوله - يقال: أمور فلان حسنة مستقيمة، ويراد بها أفعاله وأحواله. فهو يرد على الشافعية وينصر مذهبه.

وأما الآمدي فيرد على أبي الحسين البصري وعلى من خالف من الحنفية فيقول: "أما حجة أبي الحسين البصري، على ما ذهب إليه أن الإنسان إذا قال: " هذا أمر " لم يدرك السامع مراده من قوله إلا بقرينة وهو غير صحيح لكونه مصادرا بدعوى التردد في إطلاق اسم الأمر عنده كان المتبادر إلى فهمه القول المخصوص، وأنه لا ينصرف إلى غيره إلا لقرينة ولا يخفى امتناع تقرير التردد مع هذا المنع.

ثم تحدث عن حجج القائلين بكونه مجازا في الفعل، وكردها..... ثم قال: وفي هذه الحجج نظر. وبدأ في الرد عليها. وهي في شأن من قال بالمجاز^(٦).

ثم بدأ في الرد على من قال: هل مشترك بين القول المخصوص والفعل، وهو قول بعض أصحاب الشافعي وفند أيضا مزاعمهم^(٧).

ثم خلاص إلى قوله: "والمختار إنما هو كون اسم الأمر متواطئا في القول المخصوص والفعل، لا أنه مشترك ولا مجاز في أحدهما^(٨).

وبهذا تكون المذاهب فيما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة كما يلي:

الأول: أنه يقع على القول المخصوص على الحقيقة، وعلى الصيغة الموضوعية الدالة على الأمر لغة. وهذا القول نسبه السمرقندي في ميزان الأصول إلى عامة الفقهاء.

(٦) راجع الأحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٣١-١٣٢.

(٧) راجع نفس المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٨) نفس المصدر، ص ١٣٧.

الثاني: أنه مشترك بين القول المخصوص والفعل، فيكون حقيقة فيهما ويقع على الباقي بطريق المجاز. وأيضاً ذكره السمرقندي.

الثالث: أنه مشترك بين الكل بطريق الحقيقة، ونسبه السمرقندي لأهل التحقيق. هكذا من غير تحديدهم بمذهب معين. وقال: ويروى عن الشافعي وبعض المتكلمين.

الرابع: أنه حقيقة في القول المخصوص، وادعى الآمدي الاتفاق عليه من الأصوليين، واختلفوا في الفعل هل يقع فيه على الحقيقة أم على المجاز؟

الخامس: أنه يقع على الفعل، ونسبه الأسمندي لبعض أصحاب الشافعي.

السادس: أنه مشترك بين الشيء، والشأن، والقول المخصوص، وأدعى الأسمندي أنه الصحيح.

وهذا ملخص المذاهب والأقوال فيما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة.

وأرى إن ما خلص إليه الآمدي من قوله: والمختار إنما هو كون اسم الأمر متواطئاً في القول المخصوص، والفعل، لا أنه مشترك ولا مجاز في أحدهما.

وذلك الاختيار يقوي بأن علاقة الأصوليين، بل حكى الآمدي الاتفاق منهم على أنه حقيقة في القول المخصوص. ووقع الاختلاف في هل هو حقيقة أيضاً في الفعل أم هو مجاز فيه، وفيما بقى من الصفة والشأن، والشيء والحال، والاختلاف فيه عائد إلى الاختلاف في الفعل، لذلك ضرب الآمدي عنها صفحا وقال: هو متواطئ في القول المخصوص والفعل لا مشترك ولا مجاز في أحدهما، وكانت ردوده على حجج وأقوال غير مقنعة^(٩).

(٩) راجع الأقوال والردود عليها من الآمدي في الأحكام، ج ٢، من ص ١٣٠ وحتى ١٣٧.

وفائدة الخلاف بين كل هذا تظهر كما يقول السمرقندي: "في أفعال النبي صل الله عليه وسلم هل هي موجبة مثل أوامره؟ فهي عندهم موجبة، وعند بعض أصحابنا غير موجبة" (١٠).

المبحث الثاني

في حد الأمر

المطلب الأول: أقوال الأصوليين ومذاهبهم في حد الأمر:

١. ذهب البلخي وأكثر المعتزلة إلى أن الأمر هو قول القائل لمن دونه (افعل) أو ما يقوم مقامه. وأراد بقوله: "يقوم مقامه" أي في الدلالة على مدلوله، وقصد بذلك إدراج صيغة الأمر من غير العربي في الحد وهو فاسد من ثلاثة أوجه (١١).

٢. منهم من قال: "الأمر" صيغة افعل على تجردها عن القرائن الصارفة لها عن وجه الأمر إلى التهديد ما عداه من المحامل (١٢).

٣. مهم من قال: "الأمر صيغة أفعل" بشرط إرادة أحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بها على الأمر، وإرادة الامتنال.

فإرادة إحداث الصيغة احتراز عند النائم إذا وجدت هذه الصيغة منه، وإرادة الدلالة بها على الأمر، فقد لا يريد التهديد أو ما سواه من المحامل، وإرادة الامتنال

(١٠) السمرقندي، ميزان الأصول، ص ٨١، ويعني بقوله: "عندهم" الشافعية ومن معهم.

(١١) الأحكام للآمدي، ج ٢ ص ١٣٧، ثم بدأ في الرد لبيان فساد من أوجه ثلاثة.

(١٢) المصدر نفسه. وقال عن هذا القول: "وهو أيضا فاسد ورد عليه، ص ١٣٧-١٣٨.

احتراز عن الوصول الحالب المبلغ، فإنه وإن أراد إحداث الصيغة والدلالة لها على الأمر، فقد لا يريد بها الامتثال^(١٣).

٤. قال ولما انحسرت عليهم طرق التعريف قال قائلون منهم: الأمر هو إرادة العقل^(١٤).

٥. قال وأما أصحابنا فمنهم من قال: الأمر عبارة عن الخبر عن الثواب على الفعل تارة وعلى الترك تارة - وهو فاسد لما سبق امتناع من تصديق الأمر وتكذيبه، ولكنه يلزم منه لزوم الثواب على فعل ما أمر به والعقاب على تركه. منه جهة الشارع حذرا من الخلف في خبر الصادق وليس كذلك بالإجماع - أما الثواب فلجواز إحباط العمل بالردة، وأما العقاب فلجواز العفو والشفاعة، وتمكن من أن يحترز عن هذا الإشكال بأن يقال: هو الإخبار باستحقاق الثواب والعقاب^(١٥) غير أنه يبقى عليه الإشكال الأول من غير دافع.

٦. ومنهم من قال وهم الأكثرون، كالقاضي أبي بكر وإمام الحرمين والغزالي، وغيرهم: الأمر هو القول بالمقتضي طاعة المأمور به. فقولهم القول "كالجنس للأمر وغيره من أقسام الكلام. وقولهم: "المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به" فصل بينهم الأمر وغيره من أقسام الكلام، وفصل الأمر عن الدعاء السؤال^(١٦).

(١٣) المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٣٨، وأيضا قال : هو فاسد من وجهين وبينهما.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٥) بذل النظر في الأصول للآمدي، ص ٥١-٥٢.

(١٦) الإحكام للآمدي، ج ٢ ص ١٤٠.

٧. ومنهم من قال: الأمر طلب الفعل على وجه يعد فاعله مطيعاً. وهو أيضاً باطل لما فيه من تعريف الأمر بالطاعة المتعلقة بالفعل، والطاعة المتعلقة بالفعل لا تعرف إلا بموافقة الأمر: وهو دور ممتنع، وكيف وإن فعل الرب تعالى لما طلبه العبد منه بالسؤال يقال له باعتبار موافقة طلب العبد مطيعاً، بدليل قوله عليه السلام: (إن أطعت الله أطاعك)^(١٧) أي إن فعلت ما أراد فعل ما تريد وليس طلب العبد من الله تعالى بجهة السؤال أمراً، إذ الأمر لله قبيح شرحاً، بخلاف السؤال، ويمكن الاحتراز عنه لما يعد فاعله مطيعاً في العرف العام، والباري تعالى ليس كذلك.

٨. قال: الأقرب في ذلك - أي الآمدي - إنما هو القول الجاري على قاعدة الأصحاب، وهو أن يقال: الأمر طلب الفعل على جهة الاستدلال. وهو للمالكية أيضاً. فقولنا طلب الفعل "احتراز عن النبي صل الله عليه وسلم وغيره من أقسام الكلام. وقولنا: "على جهة الاستعلاء" احتراز عن الطلب بجهة الدعاء والالتماس. فإن قيل، قولكم "الأمر هو طلب الفعل" إن أردتم به الإدارة، فهو مذهب المعتزلة، وليس مذهباً لكم، وإن أردتم غيره فلا بد من تصويره، وإلا كان فيه تعريف الأمر بما هو أخفى عنه.

قلنا: إجماع العقلاء منعقد على أن الأمر قسم من أقسام الكلام وأنه واقع موجود لا ريب فيه، وقد بينا امتناع تفسيره بالصيغة والإرادة بما سبق، فما وراء ذلك فهو

(١٧) الحديث - جزء من حديث في مسند أحمد - ما جاء في أبي طالب في ذكر وفاته، عن أنس قال: لما مرض أبو طالب مرضه الذي مات فيه، أرسل إلى النبي صل الله عليه وسلم وقال قل له: أدعوك ربك أن يشفيني فإن ربك يطيعك وابعث إلي بقطاف من قطاف الجنة. فأرسل إليه النبي صل الله عليه وسلم "وأنت يا عم إن اطعت الله عز وجل أطاعك" فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، الجزء الثاني، ص ٦٧٥، ج ١١٥١.

المعني بالطلب، والنزاع في تسميته بالطلب بعد الموافقة على وجوده، فأيل إلى خلاف لفظي (١٨).

٩. قال الشيخ الإمام أبا منصور المتنازعي: "إن الأمر حقيقة هو القول الذي هو دعاء إلى تحصيل الفعل، على طريق العلو والعظمة، والتضرع" (١٩).

١٠. وقيل هو: "القول الذي هو طلب تحصيل الفعل، عن طريق الاستعلاء، دون التذلل" (٢٠).

١١. وقيل الاستدعاء عن طريق الاستعلاء قولاً.

١٢. وقيل: "هو اقتضاء الطاعة من الأمور بإتيان الأمور به قولاً" وهذه العبارات متقاربة من حيث المعني (٢١).

١٣. وقيل: "طلب الفعل ممن له ولاية الطلب" هذا ليس بصحيح... (٢٢).

١٤. وقيل: "طلب الفعل ممن هو دونه في الرتبة أمر، وممن مثله سؤال، وممن هو فوقه شفاعاة.

١٥. قال بعض البخارية (٢٣): "الأمر يكون أمراً، لإرادة كون هذه الصيغة أمراً" (٢٤).

(١٨) الإحكام للآمدي، ج ٢ ص ١٤٠-١٤١.

(١٩) الأصول، ص ٨٥.

(٢٠) لمصدر نفسه، ص ٨٥، ومفتاح الأصول، ص ٤٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨٥، وم يقسها لقائليها.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٥.

هذه هي مذاهب الأصوليين في حد الأمر، وما خرج عنه مالم نذكره لأنني لم أجد فيه خلافا سوى الصياغة.

المطلب الثاني: المقارنة بين الأقوال ومناقشتها:

المعتزلة: حده عند البلخي ومن تابعه: قول أتمانل لمن دونه: إفعل أو يقوم مقامه. وأراد بقوله: أو ما يقوم مقامه: قصد إدراج صيغة الأمر من غير العربي.

قال الآمدي وهو فاسد من ثلاثة أوجه: الأول أن مثل ذلك قد يوجد فيما ليس بأمر بالاتفاق. أي التعريف غير مانع لدخول غير المعرف فيه كالتهديد في قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ وبالإباحة في قوله تعالى: ﴿فَاصْطَادُوا﴾ وغير ذلك مما تتناوله الصيغة.

الوجه الثاني: أن تكون صيغة إفعل الواردة من رسول الله صل الله عليه وسلم نحونا أمراً حقيقة لتحقيق ما ذكره من شروط الأمر فيها، ويلزم من ذلك هو الأمر لنا وخرج من كونه رسولا مبلغا.

الثالث: قد يرد مثل هذه الصيغة من الأعلى نحو الأدنى وأن يكون أمراً، بأن يكون ذلك على سبيل التضرع والخضوع، وقد يرد من الأدنى نحو الأعلى.

وهذا الحد بصيغة ظاهر الفساد لما أورده الآمدي عليه من الردود (٢٥).

(٢٣) البخارية طائفة من المعتزلة هم أصحاب محمد ابن الحسين البخاري وقد ملت في حدود سنة

٢٣٠هـ، أنظر: في مذهبهم الشرساني: الملل والنحل ١٠-٨٨-٩٠.

(٢٤) ميزان الأصول، ص ٨٩.

(٢٥) الإحكام، ج ٢ ص ١٣٧ بتصرف.

وأيضاً من تعريفاتهم - المعتزلة - أمر صيغة إفعال مجردة عن القرائن الصارفة لها عن جهة الأمر.. وهو تعريف للأمر بنفسه وهو محال.

ولهم أيضاً: الأمر صيغة إفعال بشرط إرادات ثلاث.. وأيضاً هو فاسد لما فيه من تعريف الأمر بالأمر وهو محال.. قال الآمدي ولما اتحسنت عليهم طرق التعريف قال قائلون منهم: الأمر هو إرادة الفعل.. وهو أيضاً فاسد^(٢٦).

وفي تعريف من تعريفات الشافعية الأمر عبارة عن الخبر على الثواب على الفعل تارة والعقاب على الترك تارة... ووصفه بالفساد...^(٢٧) وبين فساد التعريفات السادس والسابع، ثم أختار التعريف الثامن من بحثنا وهو: "الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء" ثم شرحه كما تقدم، في هذا البحث. ثم خلاص إلى القول: " قلنا إجماع العقلاء منعقد على أن الأمر قسم من أقسام الكلام وإنه واقع موجود لا ريب فيه، وقد بينا امتناع تفسيره بالصيغة والإرادة بما سبق، فما وراء ذلك هو المعني بالطلب، والنزاع في تسميته بالطلب بعد الموافقة على وجوده، فأيل إلى خلاف لفظي...^(٢٨).

وأما ما تبقى من التعريفات في هذا المبحث فهي ما ذكره صاحبي كتابي: ميزان الأصول للسمرقندي، وكتاب بذل النظر في الأصول للأسمندي، وعلق السمرقندي على تعريف الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي وما ذكرته من التعريفات بعده من التاسع إلى الثاني عشر مما هو مرتب في بحثنا هذا قال: " وهذه العبارات متقاربة من حيث المعنى^(٢٩) أي بمعنى أن الاختلاف بين أصحابها هو ليس خلافاً جوهرياً كونه

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٣٨ - بتصرف - وراجع ردوده على المعتزلة من ص ١٣٧-١٤١.

(٢٧) راجع ردوده على تعريفات الشافعية من أصحابه ومن معهم. من ص ١٣٩-١٤٠ في الإحكام في أصول الأحكام.

(٢٨) الإحكام، ج ٢، ص ١٤٠-١٤١.

(٢٩) ميزان الأصول، ص ٨٥.

لم يكن في المعنى، وإنما هو ربما يقصد في العبارة والاصطلاح، ولا مشاحة في ذلك إذا كان المعنى المقصود لا نزاع فيه، ولكن اختلفت العبارات في وصفه.

وناقش السمرقندي التعريفات من الرقم ثلاثة عشر من بحثنا هذا وأعرض عليها وبين أوجه بطلانها (٣٠).

هذا وقد ناقش الشيخ العلامة محمد عبدالحميد الأسمندي صاحب كتاب "بذل النظر في الأصول" هذه المذاهب والأقوال جملة، وخلاصة مناقشته لها بنسبتها بتصرف في العبارة والسرد يقول: وإذا اثبت هذا نقول: "هذا القول، قاله بعد أن ناقش جدل المذاهب التي نقلتها عن الآمدي والسمرقندي في حد الأمر" (٣١).

"لا خلاف بين أهل اللغة أن الأمر طلب الفعل، فإذا وجدت الصيغة على وجه الطلب والاستدعاء وجد الأمر، وإذا أنتفى الطلب بدلالته، لم يوجد حقيقة الأمر. فعلم أن الصيغة تصير أثراً لمطابقتها لطلب القائل لها الفعل من المقول له، وإنما ينتفي كونه أمراً لانتفاء هذه المطابقة.

قوله: إن الصيغة إنما تكون أمراً إذا أراد كونها أمراً - قلنا: نحن في البحث عند ماهية الأمر - أن الأمر ما هو؟ فلا بد أن نعقل معنى كون الكلام أمراً، ليصح تعلق الإرادة به، بخلاف الخبر. لأن معنى كون الكلام خبراً معقول وهو كونه إعلماً، وإرادة الكلام خبراً عن كن زيد في الدار، إرادة وكونه إعلماً بكون الزيد في الدار، فأما ههنا: إذا لم نثب كون الكلام أمراً فكيف نعقل تعلق الإرادة به؟

(٣٠) راجع نص المصدر السابق من ص ٨٦ وما بعدها للوقوف على ردوده على تلك التعريفات وما فيها من عدم المانع وغيره مما هو شرط في الحد.

(٣١) راجع مناقشته في كتابه "بذل النظر في الأصول" من ص ٥٤ وما بعدها.

فإن قيل: معنى كون الكلام أمراً هو أنه أريد بعد الفعل المأمور به.

قلنا: إن عنيت بهذه الإرادة الطلب والاستدعاء للفعل الذي تناوله الأمر فقد صرتم إلى الوفاق. وإن عنيت به حقيقة الإرادة - فهذا باطل، لأن الله تعالى أمر الكفار بالإيمان ولم يرد منهم الإيمان لما عرف من المذهب السديد.

وإذا ثبت هذا - نقول في حد الأمر: "إنه القول المقتضي لاستدعاء الفعل بنفسه على جهة الاستعلاء، لا على جهة التذلل، وقد دخل في هذا الحد قولنا "افعل" و"ليفعل".

ولا يلزم أن نسمي قول القائل: "أوجب عليك أن تفعل" أمراً لأنه لا يقتضي طلب الفعل بنفسه، بل بواسطة تصريحه بالإيجاب.

ويبرز من النهي عن أضداد الشيء حيث يفقد الطلب وليس بأمر، لأنه لا يدل الطلب بنفسه، بل بواسطة قبح تلك الأضداد واستحالة إنفكاك المكلف عنه إلا إليه.

ويلزمنا قول القائل: "أريد منك أن تفعل" لأنه لا يدل على الطلب بنفسه. بل بواسطة تصريحه بالإرادة. فإذا سلم الحد عن التناقض^(٣٢).

وخلاصة المناقشة للمذاهب في حد الأمر كان تعريف الحد الذي توافق عليه الأصحاب كما قال الآمدي فيما تقدم، ولعله التعريف الأقرب والمناسب لحد الأمر إذا سلم منه التناقض كما قال الأسمندي، وتعريف الأسمندي أعلاه هو نفس التعريف الذي اختاره الآمدي في ختام مناقشته للتعريفات، حيث عرف حد الأمر بما جرى على قاعدة الأصحاب كما قال: هو "إن الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء"

وعبارة الأسمندي في تعريفه زاد: لا على جهة التذلل. والآمدي في شرحه لتعريفه يقول: وقولنا على جهة الاستعلاء "أحتراز عند الطلب على جهة التذلل والدعاء -

(٣٢) بذل النظر في الأصول بتصرف، ص ٥٥، ٥٦، ٥٧.

وهي في معنى عبارة الأسمندي - فلا فرق إذن بين التعريفين وهما ما عليهما جماهير مذاهب أهل السنة.

وتعريف الأمدي الذي هو تعريف الشافعية ومن معهم أخذ أغلب الكتاب المعاصرين من الباحثين في أصول الفقه.

المبحث الثالث

في الصيغة الدالة على الأمر

المطلب الأول: أقوال ومذاهب الأصوليين في الصيغة الدالة على الأمر:

١. "وقد اختلف القائلون بكلام النفس (٣٣) هل للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في اللغة أم لا؟".

فذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري ومن تابعه إلى النفي، وذهب من عداهم إلى الإثبات قال إمام الحرمين والغزالي، والذي نراه أن هذه الترجمة عن الأشعري خطأ فإن قول القائل بغيره "أمرتك وأنت مأمور" صيغة خاصة بالأمر غير منازعة.

وإنما الخلاف في أن صيغة إفعل "هل هي خاصة بالأمر لأن لكونها مترددة في اللغة بما فيه محامل كثيرة.

وأعلم أنه لا وجه لاستبعاد هذا الخلاف. وقول القائل: "أمرتك وأنت مأمور" لا يرفع هذا الخلاف، إذ الخلاف إنما هو في صيغة الأمر الموضوعة للإنشاء.

(٣٣) كلام الله النفسي عند الأشعرية صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت وهي معنى واحد في ذاته إن عبر عنه بأفعل مثلاً كان أمراً وبلا تفعل كان نهيًا، وهي المسائل الخلافية بين الأشعرية ومن سواهم من فرق الكلام.

وما كان من هذه الصيغة أمكن أن يقال أنها إخبارات عبر الأمر لا إنشاءات، وإن كان الظاهر صحة استعمالها للإنشاء، فإنه لا مانع من استعمال الخبر للإنشاء كما في قوله: طلقت وبعث واشتريت ونحوه^(٣٤).

٢. "صيغة" افعل " هل هي مشتركة؟.. ذهب أصحابنا وأكثر الناس إلى أن صيغة" افعل " حقيقة في الأمر الذي هو طلب الفعل مجازاً في غيره".

وكذلك قولنا" لا تفعل" الذي هو طلب الترك حقيقة في النهي مجاز في غيره.

وذهب بعض الناس إلى أن صيغة" افعل " مشتركة بين الأمر الذي هو طلب الفعل، وبين التهديد على الفعل والوجوب والندب والإرشاد والإباحة، وجعلوها حقيقة في هذه الأشياء. وكذلك قول القائل: "لا تفعل" مشتركة بين النهي الذي هو طلب الترك وبين التهديد على الترك.

واستدلوا على ذلك بالاستعمال فقالوا: "إن قولنا افعل" كما هو مستعمل في الأمر الذي هو طلب الفعل، مستعمل في الندب والإباحة والإرشاد والتهديد على الفعل، فلما وجب كونه حقيقة في الأمر، وجب كونه حقيقة في الأشياء، لمكان الاستعمال فيها.

ونحن نستدل على صحة ما ذهبنا إليه بأن هذه الصيغة لو كانت مشتركة بين الأمر الذي هو طلب الفعل وبين التهديد على الفعل لكان اقتضاؤه لكل واحد من المعنيين على سواء، ولكان لا يسبق أحدهما على الفهم إلا بقرينة، كاسم اللون: لما كان مشتركا بين السواد والبياض ولا يسبق إلى فهم السامع أحدهما إلا بقرينة، ونحن نعلم أن قائلًا لو قال لغيره" افعل " كان الأسبق إلى الإفهام طلب الفعل دون غيره، فعلمنا أنه حقيقة فيه مجاز في غيره، كما نعلن أن اسم الحمار لو لم يكن حقيقة في البهيمة

(٣٤) الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٤١.

ومجازا في البليد لما كان الأسبق إلى أفهامنا - عند إطلاق - اسم الحمار البهيمية دون البليد.

وقوله: إن أهل اللغة استعملوها في هذه المعاني - قلنا بلى، ولكن لم قلت بان إطلاق الاستعمال دليل حقيقة؟^(٣٥).

المطلب الثاني: المقارنة بين الأقوال ومناقشتها:

بدأ الآمدي بذلك الاختلاف بين القائلين بكلام النفس في: هل للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في اللغة أم لا؟.

وذكر النفي عند الشيخ أبو الحسن الأشعري ومن تابعه على النفي، وذكر عند إمام الدين والغزالي دعوى الخطأ في نسبه هذا النفي إلى الأشعري، ومعنى هذا أنهما ليسا على هذا القول الذي نفيه عن الشيخ الأشعري، وأنهما ممن يثبت أن للأمر صيغة تخصه. ولم يذكر الآمدي بعد ذلك من أقوالهم شيئا سوى قولهما: " إن قول القائل لغيره: "أمرتك وأنت مأمور" صيغة خاصة بالأمر من غير منازعة.

وعلق على ذلك بقوله: "واعلم انه لا وجه لاستبعاد الخلاف" أي أن الخلاف واقع والنزاع موجود، ثم تحدث عن صيغة افعل هل تفيد الإنشاء أم الإخبار،... إلى أن قال: إنما الخلاف على صيغة الأمر الموضوعية للإنشاء... ولا مانع من استعمال صيغة الخبر للإنشاء كما في قوله: طلقت وبعث واشتريت ونحوه. والاسمدي يقول: عند أصحابنا أن صيغة " افعل حقيقة في الأمر مجاز في غيره، وخاض في الرد والجواب على من قال إنها مشتركة، وقد نقلت بعضا من ذلك عنه في القول الثاني.

وكذلك يذكر السمرقندي أن هذه الصيغة حقيقة في الأمر مجازاً في غيره وأن ذلك قول عامة الفقهاء وبعض المتكلمين^(٣٦) فهو يثبت ويقول: "لكن الصيغة عند المعتزلة

(٣٥) بذل النظر، ص ٥٨-٥٩. وانظر ميزان الأصول، ص ٩٠ وما بعدها.

- هي نفس الأمر وينقل عن الواقفية أنها مشتركة "عند بعضهم" وقال بعض الواقفية: إن الصيغة موضوعة للأمر في أصل اللغة، لكن بحكم الاستعمال في غيره من المعاني صارت مشتركة.

وبعضهم قالوا: إنها مشتركة بين معنى الإيجاب والندب والإباحة.

وبعضهم قالوا: إنها مشتركة بين معنى الإيجاب والندب لا غيره، بطريقة الحقيقة، وفي غيرهما تستعمل مجازاً.

وقال مشايخ سمرقند بأن حقيقة الأمر هو الطلب، ومعناه يشمل الندب والإيجاب. وشبهتهم في ذلك أن هذه الصيغة مستعملة في هذه المعاني، بمنزلة اسم القراء للحيض والطهر، واسم العين لمعان كثيرة، من غير أن يكون بين معنى الأمر وبين هذه المعاني مشابهة تصلح طريقاً للمجاز، فيجب القول بطريق الاشتراك ضرورة.

والصحيح قول العامة، فإن عامة أئمة اللغة قالوا: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار.

فالأمر كقولك "افعل" والنهي كقولك "لا تفعل"، ولأن العلم الفاصل بين الحقيقة والمجاز المشترك أن الحقيقة ما تسبق إليها أفهام الناس من غير قرينة، والمشارك ما يمثل الأشياء المختلفة احتمالاً على السواء من غير أن يسبق إلى الأفهام بعضها، والمجاز يتناول غير الموضوع لنوع متشابه بينهما بطريق الخصوص. ومن سمع قول القائل: "افعل" فإنه يسبق إلى فهمه الأمر الذي هو طلب تحصيل الفعل دون الإباحة التي هي التخيير بين الترك والتحصيل، ودون التهديد الذي هو عبارة عن طلب ترك الفعل. وخرج الجواب عن شبهتهم بما ثبت من وضع أهل اللغة أن هذه الصيغة للأمر على

طريق الخصوص دون الشركة، وبما تسبق إليه أفهام الناس فيما ذكرنا من الاستعمال الخاص (٣٧).

وخلاصة المذاهب دارت بين أن للأمر صيغة تدل عليه وهي خاصة به دون غيره وهي صيغة "افعل" وبين أن الأمر ليس له صيغة تدل عليه خاصة، وإنما صيغة "افعل" مشتركة بينه وبين الإيجاب والندب والإرشاد والإباحة.

وأيضاً هي مشتركة بينه وبين الإيجاب والندب عن طريق الحقيقة لا المجاز وقول أنها مشتركة بين الإيجاب والندب والإباحة. وقول: بأن الصيغة "افعل" موضوعة في أصل اللغة للأمر لكن بحكم الاستعمال صارت في غيره من المعاني مشتركة.

والذي أراه أن صيغة "افعل" موضوعة في اللغة - أي في أصلها - الأمر حسب أقسام الكلام عند أهل اللغة، وهم أصل في هذه المسألة، ومن ثم لا تكون لغير الأمر إلا بدليل من قرينة صارفة لها من الأمر إلى ما سواه من مثل التهديد والإرشاد والإباحة والندب وغير ذلك.

المبحث الرابع

في مقتضى صيغة الأمر: وفيه اثنتا عشرة مسألة (٣٨)

المسألة الأولى: في حقيقة صيغة الأمر إذا وردت مطلقة عارية عن القرائن:

وقد اتفق الأصوليون على إطلاقها بإزاء خمسة عشر اعتباراً.

(٣٧) ميزان الأصول، ص ٩٠-٩٢.

(٣٨) أوصلها بعضهم إلى ست وعشرين وبعضهم أوصلها إلى بضع وثلاثين، أنظر غاية الوصول على لب الأصول لتركيب الأنصاري. والتزمنا في نفي بحثنا هذا بما ذكره الآمدي في الإحكام.

الوجوب كقوله: "أقم الصلاة" (٣٩).

والندب كقوله: "فكاتبوهم" (٤٠).

والإرشاد كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا﴾ (٤١) وهو قريب من الندب لاشتراكهما في طلب
تحصيل المصلحة غير أن الندب لمصلحة أخروية. والإرشاد المصلحة دنيوية.

والإباحة كقوله ﴿فَاصْطَادُوا﴾ (٤٢).

والتأديب وهو داخل في الندب كقوله "كل مما يليك" (٤٣).

والامتنان كقوله: "كلوا مما رزقكم الله" (٤٤) والإكرام كقوله ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ (٤٥).

والتهديد كقوله ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (٤٦).

والإنذار كقوله (تمتعوا) (٤٧) وهو في معنى التهديد.

(٣٩) الإسراء، الآية رقم ٨٧

(٤٠) سورة النور، الآية رقم ٣٣

(٤١) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٤٢) سورة المائدة، الآية رقم ٢.

(٤٣) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة ونصه : يا غلام سم الله، وكل بيمينك، وكل ما يليك، وأخرجه
عن عبد الله بن عبد الله، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعن جماعة.

(٤٤) سورة الأنعام، الآية ١٤٢.

(٤٥) سورة الحجر، الآية ٤٦.

(٤٦) سورة فصلت، الآية ٤٠.

(٤٧) سورة المرسلات، آية ٤٦.

والتسخير كقوله: ﴿كُونُوا قِرْدَةً خَاسِئِينَ﴾ (٤٨).

والتعجيز كقوله: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ (٤٩).

والإهانة كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾ (٥٠).

والتسوية كقوله: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (٥١).

والدعاء كقوله: ﴿اغْفِرْ لِي﴾ (٥٢).

هذا المبحث فيه المسائل التطبيقية على مقتضى صيغة الأمر، وسيكون تقسيمه حسب مسائل المبحث، لا بالمطالب. لذا لزم التنويه.

والتمني كقول الشاعر: "ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي" (٥٣).

وكما القدرة في قوله: "كن فيكون" (٥٤).

وقد اتفقوا على أنها مجاز فيما سوى الطلب، والتهديد، والإباحة.

(٤٨) الأعراف، آية ١٦٦.

(٤٩) الإسراء، آية ٥٠.

(٥٠) سورة الدخان، آية ٤٩.

(٥١) الطور، آية ١٦.

(٥٢) نوح، آية ٢٨.

(٥٣) هذه أحد بيت من معلقة أمراء القيس المشهورة. وعجزه "وما الإصباح منك بأمثل.

(٥٤) راجع المذاهب والأقوال وتعليق الآمدي عليها، ج ٢، ١٤٣-١٤٤.

غير أنهم اختلفوا. فمنهم من قال: إنها مشتركة، كاشتراك لفظ القرء بين الطلب للفعل، وبين التهديد المستدعى لترك الفعل، وبين الإباحة المخيرة وبين الفعل والترك.

ومنهم من قال: إنها حقيقة في الإباحة مجازا فيما سواها.

ومنهم من قال: إنها حقيقة في الطلب، ومجاز فيما سواها وهذا هو الأصح.

□ المسألة الثانية:

إذا ثبت أن صيغة "افعل" ظاهرة في الطلب والاقتضاء، فالفعل المطلوب لا بد وأن يكون فعله راجحاً على تركه: فإن كان ممتنع الترك كان واجباً، وإن لم يكن ممتنع الترك فإما أن يكون ترجحه لمصلحة أخروية فهو المندوب، وإما لمصلحة دنيوية، فهو الإرشاد.

وقد اختلف الأصوليون:

فمنهم من قال: إنه مشترك بين الكل أي مشترك لفظي بين الوجوب، والندب، والإرشاد، ومنهم من قال إنه لا دلالة له على الواجب والندب بخصوصه. وإنما هو حقيقة في القدر المشترك بينهما. وهو ترجيح الفعل على الترك (فيكون مشتركاً معنوياً).

ومنهم من قال إنه حقيقة في الوجوب. مجاز فيما عداه، وهذا هو مذهب الشافعي - رضي الله عنه - والفقهاء وجماعة من المتكلمين. كابى الحسين البصري، وهو قول الجبائي في أحد قوليه.

ومنهم من قال: إنه حقيقة في الندب. وهو مذهب أبى هاشم وكثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم وجماعة من الفقهاء وهو أيضاً منقول عن الشافعي - رحمه الله تعالى - ومنهم من توقف وهو مذهب الأشعري - رحمه الله تعالى - ومن تابعه من أصحابه، كالقاضي أبى بكر الباقلاني والغزالي وغيرهما، وهو الأصح، وذلك لأن وضعه مشتركاً - أي لفظياً - أو حقيقة في البعض ومجازاً في البعض. إما أن يكون مدركه عقلياً أو نقلياً.

الأول محال: العقول لا مدخل لها في المنقول، لا ضرورة ولا نظراً.

والثاني: فإما أن يكون قطعياً أو ظنياً، والقطعي غير متحقق فيما نحن فيه.

والظني إنما ينفع أن لو كان إثبات مثل هذه المسألة مما يقع فيه بالظن، وهو غير مسلم. فلم يبق غير التوقف (٥٥).

فالأقوال التي ذكرها الآمدي في هذه المسألة هي:

١. الفعل المطلوب مشترك - اشتراكا لفظيا بين الوجوب والندب والإرشاد.

٢. إنه حقيقة في الوجوب مجاز فيما عداه.

٣. إنه حقيقة في الندب.

٤. ومنهم من توقف.

فالأول مذهب الشيعة، والثاني: مذهب الشافعي والفقهاء وجماعة من المتكلمين. والثالث: هو مذهب أبي هاشم وكثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم وجماعة من الفقهاء وهو أيضا منقول عن الشافعي.

والمذهب الرابع: لأبي الحسن الأشعري وأصحابه كالقاضي أبو بكر الباقلاني والغزالي وغيرهما. وقال عنه الآمدي وهو الأصح ونصره بنقد المذاهب الثلاثة الأخرى، والملاحظ أن الإمام الشافعي له في المسألة رأيان والمشهور عنه أنه حقيقة في الندب (٥٦).

(٥٥) الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٤٤-١٤٥.

(٥٦) أنظر: إحكام الفصول، ص ٨٣، والمعتد ص ١/٦٩، ٥٠. وكشف الأسرار على أصول البزدوي ١/١٠٨، والمستصنفى ١/٤٢٦، والتمهيد لأبي الخطاب ١/١٤٧، وشرح تنقيح الفصول ص ١٢٧.

والأول هو مذهب الجمهور، وأرى أنه هو الراجح لما تقدم في مناقشة صيغة "افعل" وأنها حقيقة في الأمر وهو الطلب، وهو يفيد الوجوب مالم تصرفه قرينة إلى سواه^(٥٧) وبه قال مالك - إذا ورد مجردا عن القرائن ورواية عن الشافعي وأحمد.

ثم أستمتر الآمدي في ذكر الشبه التي ذكرها أبى الحسين البصري وعنون لها بـ "شبه القائلين بالوجوب" وتحدث عنها من ص ١٤٦ - ١٥٤ ولا أرى فيها ما يفيد لأنها دائرة في مجال المناظرة مما أراه.

المسألة الثالثة:

"اختلف الأصوليون في الأمر الذي عند القرائن. فذهب الأستاذ أبو إسحاق الاستغرائين وجماعة من الفقهاء والمتكلمين إلى انه مقتض للتكرار المستوعب لزمان العمر مع الإحكام، وذهب آخرون إلى أنه للمرة الواحدة، ومحتمل للتكرار، ومنهم من نفى احتمال التكرار، وهو اختيار أبى الحسين البصري وكثير من الأصوليون، ومنهم من توقف في الزيادة ولم يقض فيها بنفي ولا إثبات وإليه ميل إمام الحرمين والواقفية.

والمختار أن المرة الواحدة لا بد منها في الامتثال، وهو معلوم قطعاً، والتكرار محتمل، فإن اقترنت به قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار حمل عليه، وإلا كان الاقتصار على المرة الواحدة كافياً، والدليل على ذلك أنه إذا قال له "صل أو صم" فقد أمره بإيقاع فعل الصلاة والصوم وهو مصدر "افعل" والمصدر محتمل للاستغراق والعدد، ولهذا يصح تفسيره به... فإذا قال "صل" فقد أمره بإيقاع المصدر وهو الصلاة

(٥٧) نظر: مناقشة الاسمندي في كتابه "بذل النظر فب الأصول" ن ص ٥٩ وما بعدها. وأنظر شرح الكوكب ٣ ص ٣٩، وإحكام الفصول ص ٧٩ وإحكام لابن حزم، ج ٣/٣٢٩، وتيسير التحرير ٣/٣٤١. والمعتمد ١/٥١.

والمصدر محتمل للعدد فإن أقترن به قرينة مشعرة بإرادة العدد حمل عليه وإلا فالمرة الواحدة تكون كافية^(٥٨).

فالمذاهب التي ذكرها في المسألة هي:

١. الاستغرائيين وجماعة من الفقهاء أنه مقتضى لل تكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان.
٢. أنه للمرة الواحدة ومحتمل لل تكرار.
٣. ومنهم من نفى احتمال التكرار وهو اختيار أبي الحسين البصري وكثير من الأصوليين.
٤. ومنهم من توقف في الزيادة، ولم يقض فيها بنفي ولا إثبات. وإليه ميل إمام الحرمين والواقفية.
٥. واختياره: المرة الواحدة قطعا. لا بد منها في الامتثال والمحتمل هو التكرار^(٥٩).

فالأقوال كلها ترجع إلى قولين: المرة والتكرار. وهي ما اشتمل عليها المذهب الخامس وعليه أكثر الفقهاء.

(٥٨) الإحكام للآمدي. ج ٢، ص ١٥٥ بتصرف يسير.

(٥٩) وبه قال أحمد في رواية، وعليها أكثر الفقهاء والمتكلمين، وهو أيضا قول الاستغرائيين، وحكي عن أبي حنيفة وحكاه البايجي عن عامة المالكية. انظر: إحكام الفصول، ص ٨٩، والمعتمد ٩٨/١ وشرح الكوكب ٤٤/٣، وأنظر في مذهب من توقف: البحر للزركشي ٣٨٨/٢ البرهان لإمام الحرمين ٢٢٩/١، والمنحول ص ١١١، والمعتمد ٩٨/١، العدة ٢٦٤/١، تيسير التحرير ٣٥١/١.

المسألة الرابعة: الأمر المعلق بشرط:

" الأمر المعلق بشرط. كقوله: "إذا زالت الشمس فصلوا " أو " صفة" كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٦٠) هل يقتضي تكرار المأمور به بتكرار الشرط والصفة. أم لا؟

فمن قال: إن الأمر المطلق يقتضي التكرار فهو هنا أولى. ومن قال إن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار اختلفوا ههنا: فمنهم من أوجبه. ومنهم من نفاه.

وقبل الخوض في الحجج لا بد من تلخيص محل النزاع، فنقول: ما علق به المأمور من الشرط أو الصفة، إما أن يكون قد ثبت كونه علة في نفس الأمر لوجوب الفعل المأمور به كالزنا، أو لا يكون كذلك، بل الحكم متوقف عليه من غير تأثير فيه، كالأحصان الذي يتوقف عليه الرجم في الزنا، فإن كان الأول فالاتفاق واقع على تكرار الفعل بتكرره نظرا إلى تكرار العلة، ووقوع الاتفاق على التعبد باتباع العلة، مهما وجدت، فالتكرار مستند إلى تكرار العلة، لا إلى الأمر وإن كان الثاني، فهو محل الخلاف. والمختار أنه لا تكرار^(٦١).

فالاتفاق على تكرار الفعل بتكرار الشرط أو الصفة - العلة - والخلاف في الأمر ولا تكرار بتكرره^(٦٢) وهو الراجح في هذه المسألة والله أعلم.

(٦٠) سورة النور، الآية ٢.

(٦١) الإحكام للآمدي، ج ٢ ص ١٦١.

(٦٢) أنظر: بذل النظر، ص ٩١-٩٢.

المسألة الخامسة: الأمر المطلق: هل يقتضي تعجيل فعل المأمور به؟

"فذهبت الحنفية والحنابلة وكل من قال بحمل الأمر على التكرار، إلى وجوب التعجيل. وذهبت الشافعية والقاضي أبو بكر وجماعة من الأشاعرة والجبائي وابنه أبو الحسين البصري إلى التراضي، وجواز التأخير عن أول وقت الإمكان.

وأما الواقعية فقد توقفوا، لكن من قال: التوقف غنما هو في المؤجر هل هو ممثل أم لا؟ وأما المبادر فإنه ممثل قطعاً، ولكن هل يأنم بالتأخير؟ اختلفوا فيه:

فمنهم من قال بالتأنيث، وهو اختيار إمام الحرمين، ومنهم من لم يؤثمه.

ومنهم من توقف في المبادر أيضاً، وخالف في ذلك إجماع السلف.

والمختار لأنه مهما فعل، كان مقدماً أو مؤخراً، كان ممثلاً للأمر ولا إثم عليه

بالتأخير" (٦٣).

عرض في المذهب ثلاثة مذاهب، وكذلك ذكر الأسمندي فيها المذاهب الثلاثة:

وجعل الآمدي المذهب المختار: أنه مهما فعل كان مقدماً أو مؤخراً كان ممثلاً للأمر ولا إثم عليه بالتأخير.. والأسمندي عنده المذهب المختار أنه يقتضي وجوب فعل واحد، والأوقات كلها سواء في إيقاع الفعل المأمور به، بالأمر المطلق. وهو نفس اختيار الآمدي، فهو يقول مهما فعل كان مقدماً أو مؤخراً لا إثم عليه - والأسمندي يقول: والأوقات كلها سواء في إيقاع الفعل المأمور به بالأمر المطلق.

وأراه هو المختار من بين المذاهب للحجج التي ساقها الآمدي والأسمندي. ولا يسع البحث لاستعراضها. (٦٤)

المسألة السادسة: الأمر بالشيء على التعيين هو نهي عن أضداده؟

"اختلفوا فيه. وتفصيل المذاهب: أما أصحابنا فالأمر عندهم هو الطلب القائم بالنفس. وقد اختلفوا فيه: فمنهم من قال: الأمر بالشيء بصيغة نهي عن أضداده، وأن طلب الفعل بعينه هو طلب ترك أضداده، وهو قول القاضي أبو بكر في أول أقواله.

ومنهم من قال: هو نهي عن أضداده، بمعنى أنه يستلزم النهي عن الأضداد لا أن الأمر هو عين النهي، وهو ما أختاره القاضي في آخر أقواله. ومنهم من منع من ذلك مطلقاً، وإليه ذهب إمام الحرمين والغزالي.

وأما المعتزلة فالأمر عندهم نفس صيغة النهي "لا تفعل" وليس إحداها عين الأخرى، وإنما اختلفوا في أن الأمر بالشيء هل يكون نهياً عن أضداده من جهة المعنى. فذهب القدماء من مشايخ المعتزلة إلى منعه، ومن المعتزة من صار إليه، كالقاضي عبد الجبار - وأبي الحسين البصري وغيرهما من المعتبرين منهم.

كمعنى كونه نهياً عن الأضرار من جهة المعنى عندهم، أن صيغة الأمر تقتضي إيجاد الفعل والمنع من كل ما يمنع منه.

ومنهم من فصل بين أمر الإيجاب والندب، وحكم بأن أمر الإيجاب يكون نهياً عن أضداده ومقبها لها، لكونها مانعة من فعل الواجب، بخلاف المنسوب.

(٦٤) أنظر: الإحكام للآمدي من ص ١٦٥ وما بعدها، ج ٢. وأنظر: بذل النظر في أصول الفقه للآسمندي من ص ٩٥ وما بعدها.

ولهذا فإن أصدقاء المندوب من الأفعال المباحة غير منهي عنها، لا نهى تحريم ولا نهى تنزيه.

والمختار إنما هو التفصيل وهو إما أن نقول بجواز التكليف بما لا يطاق أو لا نقول به، فإن قلنا بجوازه على ما هو مذهب الشيخ أبي الحسن - رحمه الله - كما سبق تقريره، فالأمر بالفعل لا يكون بصيغة نهى عن أصداده، ولا مستلزماً للنهي عنها، بل جاز أن تؤمر بالفعل وبضده في الحالة الواحدة، فضلاً عن كونه لا يكون منهيًا عنه. وإن منعنا ذلك فالمختار أن الأمر بالشيء يكون مستلزماً للنهي عن أصداده، لا أن يكون عين الأمر هو عين النهي عن الضد. وسواء كان الأمر أمر إيجاب أو نذب.

أما أنه مستلزم للنهي عن الأصداد، فلان فعل المأمور به لا يتصور إلا بترك أصداده وما لا يتم فعل المأمور به دون تركه، فهو واجب الترك، إن كان الأمر للإيجاب ومندوب إلى تركه، إن كان الأمر للنذب على ما سبق تقريره .. إلخ^(٦٥).

ذكر في هذه المسألة ثلاثة مذاهب لأصحابه، وثلاثة للمعتزلة. وقال هو بالتفصيل، ومذهب الشيخ أبو منصور الماتريدي - رحمه الله تعالى - "إن ضد الشيء تركه ولكن الترك قد يكون بسبب واحد وقد يكون بأسباب كثيرة، فالأمر بالشيء يكون نهياً عن ضده، وضده تركه، والنهي عن الشيء يكون أمراً بضده وهو تركه، ثم إن كان يترك بسبب واحد أتصف ذلك السبب بالوجوب أو الخطر، وإن كان يترك بأسباب أتصف الكل بذلك عن طريق الانفراد على حسب الحال"^(٦٦).

(٦٥) الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٧٠-١٧٢.

(٦٦) ميزان الأصول للسمرقندي، ص ١٧٥.

قال عنه السمرقندي هو الصحيح بعد استعراض جميع المذاهب وأراه أقرب المذاهب من الصحة، وهو أن الترك إن كان يترك بسبب واحد اتصف ذلك السبب بالوجوب أو الحظر، وإن كان يترك بأسباب اتصف الكل بذلك عن طريق الانفراد حسب الحال.

المسألة السابعة: هل الإتيان بالمأمور به يدل على الإجراء؟

"مذهب أصحابنا والفقهاء وأكثر المعتزلة، أن الإتيان بالمأمور يدل على الإجراء، خلافا للقاضي عبد الجبار من المعتزلة ومتبعيه فإنه قال: لا يدل على الإجراء^(٦٧)."

وقبل الخوض في الحجج لا بد من تحقيق معنى الإجراء ليكون التوارد بالنفي والإثبات على مجز واحد، فنقول: كون الفعل مجزئاً يطلق بمعنى أنه فشل به الأمر عندما أتى به على الوجه الذي أمر به، وقد يطلق بمعنى أنه مسقط للقضاء، وإذا علم معنى كون الفعل مجزئاً فقد أتفق الكل على الإتيان بالمأمور به على الوجه الذي أمر به، يكون مجزئاً، بمعنى كونه امتثالاً للأمر وذلك مما لا خلاف فيه، وإنما خالف القاضي عبد الجبار في كونه مجزئاً بالاعتبار الآخر. وهو أنه لا يسقط القضاء، ولا يتمتع مع فعله من الأمر بالقضاء وهو مصرح به في عمره.

وعلى هذا فكل من استدل من أصحابنا كإمام الحرمين وغيره من القائلين بالإجراء على كون الفعل امتثالاً وخروجاً عن عهدة الأمر الأول، فقد استدل على محمل الوفاق، وحاد عن موضع النزاع.

الفعل المأمور به لا يخلو: إما أن يكون قد أتى به المأمور على نحو ما أمر به من غير خلل ولا نقص في صفته وشرطه، أو أتى به على نوع من الخلل.

ولا نزاع في الثاني أنه غير مجزئ، وإنما النزاع في القسم الأول.. والنزاع فيه في ورود الأمر بالفعل متصفاً بصفة القضاء، والحق نفيه، لأن القضاء عبارة عن استدراك ما فات من مصلحة الأداء، أو مصلحة صفته أو شرطه. فإذا كان المأمور قد أدى الفعل بصفته وشرطه، فوجوب القضاء تحصيل ما حصل، وهو محال. ومن

(٦٧) انظر: مناقشة الأسمدي في كتابه "بذل النظر في الأصول"، ص ٥٩ وما بعدها. وأنظر شرح

الكوكب ٣ ص ٣٩، وإحكام الفصول ص ٧٩ وإحكام لابن حزم، ج ٣/٣٢٩، وتيسير التحرير

٣/٣٤١. والمعتمد ١/٥١.

ينفي القضاء إنما ينفيه بهذا التفسير، وهذا مما يتعذر مع تحقيقه النزاع فيه،... ومن سماه قضاء فحاصل النزاع معه آيل إلى اللفظ دون المعنى... (٦٨).

ذكر في المسألة مذهب الشافعي والقاضي عبد الجبار المعتزلة. وعند الشافعية ومن معهم أن الإتيان بالمأمور به على الوجه المطلوب صفة وشرطا يكون مجزئا، ومذهب القاضي عبد الجبار ومن تبعه لا يكون مجزئا، ولا يعدو الأمر أنه منازعة تؤول كما قال الآمدي إلى خلاف لفظي لا طائل من ورائه (٦٩).

المسألة الثامنة: الأمر بعد الحظر:

"إذا أوردت صيغة "افعل" بعد الحظر، فمن قال إنها للوجوب قبل الحظر، اختلفوا، فمنهم من أجزاها على الوجوب ولم يجعل لسبق الخطر تأثيرا كالمعتزلة. ومنهم من قال بأنها للإباحة ورفع الحظر لا غير وهم أكثر الفقهاء. ومنهم من توقف كإمام الحرمين وغيره.

والمختار أنها كانت ظاهرة في الطلب والاقتضاء، وموقوفة بالنسبة إلى الوجوب والندب، إلا أنها محتملة للإباحة وللإذن في الفعل، كما تقدم. فإذا أوردت بعد الحظر، احتمل أن تكون مصروفة إلى الإباحة ورفع الحظر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (٧٠) وغيرها مما ورد.. وأحتمل أن تكون مصروفة إلى الوجوب، كما لو قيل للحائض والنفساء. إذا زال عنك الحيض فصومي وصلي.

(٦٨) المرجع السابق.

(٦٩) أنظر: في الوقوف على مناقشة المسألة عن الآمدي في الإحكام، ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها. وعند السمرقندي في ميزان الأصول، ص ١٣٧ وما بعدها. وفي بذل النظر في الأصول للأسمدي، ص ٨ وما بعدها.

(٧٠) سورة المائدة، الآية رقم ٢ وانظر: المستصفي، ص ٢١٦.

وعند هذا فإما أن يقال بتساوي الاحتمالين، أو بترجيح أحدهما على الآخر. فإن قيل بالتساوي امتنع الجزم بأحدهما ووجب التوقف، وإن قيل بوجوب الترجيح وامتناع التعارض من كل وجه، فليس اختصاص الوجه به بأولى من الإباحة. إلا أن يقوم الدليل على التخصيص والأصل عدمه. وعلى هذا أيضا فيجب التوقف، كيف وأن احتمال الحمل على الإباحة أرجح. نظرا إلى غلبة ورود مثل ذلك للإباحة. دون الوجوب.

وعلى تقدير فيمتنع الصرف إلى الوجوب. وبالجمله فهذه المسألة مستمدة من مسألة صيغة "افعل" وإذا وردت مطلقة هل هي ظاهرة في الوجوب أو النذب، أو موقوفة وقد تقرر مأخذ كل فريق وما هو المختار فيه". (٧١)

المسألة التاسعة: الأمر بالعبادة لوقت، ولم تفعل فيه لعذر أو لخلل:

"اختلفوا في وجوب قضائها بعد ذلك الوقت. هل هو بالأمر الأول. أو بأمر جديد.

الأول: مذهب الحنابلة" وهو عندهم بالأمر الأول" ومنهم كثير من الفقهاء.

والثاني: قال الآمدي: مذهب المحققين من أصحابنا والمعتزلة. " وهو عندهم بأمر جديد".

ونقل عن أبي زيد الدبوسي أنه قال بوجوب القضاء بقياس الشرع.

وإن ورد مطلقا بغير وقت - أي ليس مقيدا بوقت - فمن قال بحمله على الفور.

(٧١) أنظر: الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٧٨ وما بعدها. وأنظر: بذل النظر في الأصول، ص ٦٩ وما

بعدها. وانظر ميزان الأصول، ص ١١١ وما بعدها، وأنظر: المستصفي، ص ٢١١ وما بعدها.

اختلفوا فيما إذا وقع الإخلال به في أول وقت الإمكان. هل يجب قضاؤه بنفس ذلك الأمر أو بأمر محدد.

والمختار أنه مهما قيد الأمر بوقت فالقضاء بعده لا يكون إلا بأمر مجدد^(٧٢).

ثم أستطرد في نقد المذاهب ونصرة مذهبه، ولا يسع هذا البحث عرض المناقشات والردود على الاعتراضات، والمسألة لا تخرج عما ذكره إما أن يكون القضاء بأمر مجدد أو بالأمر الأول، وكل فريق يحتج لمذهبه، وأرى نصرة المذاهب الأول^(٧٣).

المسألة العاشرة: الأمر المتعلق بأمر المكلف لغيره بفعل من الأفعال لا يكون أمراً لذلك الغير بذلك الفعل:

(وبيانه من وجهين):

الأول: أنه لو كان أمراً لذلك الغير، لكان ذلك مقتضاه لغة، ولو كان كذلك لكان أمره صل الله عليه وسلم لأولياء الصبيان بقوله: " مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع..^(٧٤) أمره للصبيان بالصلاة من الشارع وليس كذلك، لوجهين:

الأول: أن أمر الموجه نحو الأولياء أمر تكليف، ولذلك يذم الولي بتركه شرعا. فلو كان ذلك أيضا أمراً للصبيان لكانوا مكلفين بأمر الشرع، وخاصة ذلك للحقوق الذم بالمخالفة شرعا، وهو غير متصور في حق الصبيان، لعدم فهمهم لخطاب الشارع،

(٧٢) الإحكام للأمدى، ج ٢، ص ١٧٩.

(٧٣) أنظر نفس المصدر السابق نفي الوقوف على بسط المسألة. وأنظر: المستصفي، ص ٢١٥ وما بعدها. وأنظر: إرشاد الفحول، ص ١٥٩ وما بعدها.

(٧٤) حديث مرفوع أخرجه أبو داؤود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهما والترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك ابن الربيع في سيرة الجهني نحوه ولم يذكر التفرقة.

ويدل عليه قوله صل الله عليه وسلم: " رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يبلغ" (٧٥) ويمكن أن يقال فيه: الأمر للولي والصبي، وإن كان واحدا، غير أن نسبته إليهما مختلفة، فلا يمنع اختلافهما في الذم بسبب ذلك.

الثاني: أنه لو كان أمرا للصبي لم يخل، إما أن يكون أهلا لفهم الخطاب، أو لا يكون أهلا له، فإن كان الأول، فلا حاجة إلى أمر الولي له، أو أن يكون أحد الأمرين تأكيدا، والأصل في إفادة الألفاظ لمعانيها إنما هو التأسيس. وإذا لم يكن امر الولي بأمر الصبيان أمراً للصبيان. فإما أن يكون ذلك لعد اقتضائه له لغة، وهو المطلوب.

الثاني: من الوجهين الأولين أنه يحسن أن يقول السيد لعبده سالم "مر غانما بكذا" ويقول: لغانم "لا تطعه" ولا يعد ذلك مناقضة في كلامه، ولو كان ذلك أمرا لغانم، لكان كأنه قال: أوجبت عليك طاعتي، ولا تطعني" وهو تناقض.

وخلاصة ما يريد أن يصل إليه من الأمثلة يتضح في أمر الله تعالى لرسوله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ فإن ذلك لا يدل على إيجاب إعطاء الصدقة على الأمة بنفس ذلك الإيجاب، بل إن وجب فإنما يجب بدليل آخر، موجب لطاعة الرسول صل الله عليه وسلم فيما يحكم به تعظيما له. ونفيا لما يلزم من مخالفته من تحقيره وهضمه في أعين الناس المرسل إليهم المقضي إلى الإخلال بمفهوم البعثة.. (٧٦)

ولم يذكر في هذه المسألة مذاهب وإنما أوردتها وناقشها بما يقرر عنوانها.

وهذه المسألة هي آخر المسائل في هذا البحث، ونسأل الله القبول.

(٧٥) قال الألباني حديث صحيح رجاله ثقات وله طرق أخرى وشواهد في الإرواء ٢٩٨.

(٧٦) نظر: مناقشة الأسمندي في كتابه "بذل النظر فب الأصول" ن ص ٥٩ وما بعدها. وأنظر شرح

الكوكب ٣ ص ٣٩، وإحكام الفصول ص ٧٩ وإحكام لابن حزم، ج ٣/٣٢٩، وتيسير التحرير

٣٤١/٣. والمعتمد ٥١/١.

الغاية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. فيما يلي بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث:

١. اسم الأمر متواطئ في القول المخصوص والفعل لا أنه مشترك ولا مجاز في أحدهما.
٢. وفي المبحث الثاني: في حد الأمر، أنه "طلب الفعل على جهة الاستعلاء".
٣. والمبحث الثالث: في الصيغة الدالة على الأمر "صيغة افعل" موضوعة في اللغة للأمر.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: كتب السنة:

١. إحكام الفصول في الأصول - أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ت ٤٩٤هـ.
٢. الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ت ٤٥٦هـ.
٣. الإحكام في أصول الأحكام - الآمدي - سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن علي بن محمد الأندلسي، ت ٦٣١هـ.
٤. إرشاد الفحول - الشوكاني - محمد بن علي بن محمد الشوكاني،

- ت ١٢٢٥هـ.
٥. أصول البزدوي مع كشف الأسرار - عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري، ت ٧٣٠هـ.
٦. البحر المحيط - الزركشي - بدرالدين محمد بن عبدالله ، ت ٧٩٤هـ.
٧. بزل النظر في الأصول - الأسمندي - محمد بن عبدالحميد الأسمندي، ت ٥٥٢هـ.
٨. البرهان في أصول الفقه - إمام الحرمين - أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني، ت ٤٧٨هـ.
٩. التمهيد لأبى الخطاب - المتوفي عام ٥١٠ هـ.
- ١٠ شرح الكوكب المميز - للفتوح محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح ، ت ٩٧٢هـ.
- ١١ شرح تنقيح الفصول - القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي، ت ٦٨٤هـ.
- ١٢ العدة في أصول الفقه - أبو يعلى - القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين البغدادي الحنبلي ، ت ٤٥٨ هـ.
- ١٣ غاية الوصول شرح لب الأصول - لذكريا الأنصاري، ت ٩٢٦هـ.
- ١٤ المستصفي - الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي - ت ٥٠٥هـ.
- ١٥ المعتمد في أصول الفقه - أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ت ٤٣٦هـ.
- ١٦ المنحول من تعليق الأصول - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي - ت ٥٠٥هـ.
- ١٧ ميزان الأصول في نتائج العقول - لعلاء الدين شمس النظر أبى

بكر محمد بن أحمد السمرقندي، ت ٥٣٩هـ

ثانياً: كتب السنة:

١٨ سنن ابن ماجه - أبى عبدالله محمد بن يزيد القزويني

١٩ سنن ابن داؤود - سليمان بن الأشعث السجستاني.

٢٠ سنن الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي، ت ٢٥٦هـ.

٢١ سنن الدار قطني - للحافظ على بن عمر الدار قطني، ت

٣٨٥هـ.

٢٢ سنن النسائي - أبى عبدالرحمن لأحمد بن شعيب بن بحر

النسائي.

٢٣ صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج القشيري التيسابوري،

ت ٢٦١هـ.

٢٤ - مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، ت ٢٤١هـ.